الشعـــــراء 209 :

« ذكرى وما كنا ظالمين »

النمـــــل 32 :

« ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون »

القصـــــص 45 :

« وما كنت ثاويا فى اهل مدين »

القصـــــص 59 :

« وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث فى أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى الا واهلها ظالمون »

الاحـــــزاب 40 :

« ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله » .

الانعـــــام 33 :

« الا ان قالوا والله ربنا ما كنا مشركين » .

والنفي بـــ « ما » فى مثل هذا الاسلـــوب ، لا يتجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط على الجملة من (كان) واسمها وخبرها .

*

اما حين يكون الخبر المفرد الصريح لما ، فالباء تلزمـه ، لم تتخلف الا فى آية المجادلة :

« ما هن امهاتهم » وآية يوسف : « ما هـــذا بشـــــرا » .

وامام هذه الظاهرة الأسلوبية من غلبة اقتران خبر « ما وليس » بالباء ، لا يهون القول بانها حرف زائد ، اذ ان مقتضى القول بزيادتها ، امكان الاستغناء عنها ، وهو ما لا يومىء اليه البيان الاعلى .

والمفسرون مع النحاة فى ان هذه الباء زائـــدة للتأكيد (1) .

وفى منهجنا ، لا نؤخذ الباء فى آية من الآيات ، بمعزل عن نظائرها فى القرآن كله ، وقد نرى ان الباء كما تحتمل تأكيد النفي فى بعض الآيات ، تحتمل نقض النفي فى آيات أخرى .

فلننظر اذن فى كل الآيات التي يقترن خبر (ما وليس) فيها بالباء ، مقارنة بالآيات التي استغنـــى الخبر عن الباء ، لعل الاستقـــراء يهدينـــا الى خطـــة بيانية من أسرار العربية .

ونبدأ بخبر « ما » غير المتلوة بالفعل كـــان ، فنراها قد لزمته اطرادا فى آيات :

البقـــــرة 8 :

« ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين » .

البقـــــرة 74 :

« وما الله بغافـــل عمـــا تعملـــون » ـــ « يعملون » معها آيات : البقرة 85 ، 140 ، 144 ، 149 ، وآل عمران 99 .

الانعـــــام 132 :

« وما ربك بغافل عما يعملون » ـــ تعملون ـــ معها آيتا : هود 123 ، النمل 93 .

الانعـــــام 107 :

« وما جعلناك عليهم حفيظا وما انت عليهم بوكيل » معها : الشورى 6 .

البقـــــرة 96 :

« يود أحدهم لو يعمر الف سنة وما هـــو بمزحزحه من العذاب ان يعمر »

البقـــــرة 102 :

« وما هم بضارين به من احد الا باذن الله .

ق 29 :

« ما يبدل القول لدي وما انا بظلام للعبيد » معها : فصلت 46 .

البقـــــرة 167 :

« كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار »

---

1) الزمخشري : الكشاف ، ج 4 سورة القلم

هـــود 29 :

«وما أنا بطارد الذين آمنوا ، انهم ملاقـو ربهم » ، معها : آية الشعراء 114 .

هـــود 83 :

« وما هي من الظالمين ببعيد »

يـوســـف 17 :

« وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »

النحـــل 46 :

« او ياخذهم فى تقلبهم فما هم بمعجزين » .

غـافـــر 56 :

« ان فى صدورهم الا كبر ما هم ببالغيه » .

ابراهيـــم 22 :

« ما انا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي » .

يوســـف 44 :

« قالوا اضغاث احلام وما نحن بتاويل الاحلام بعالمين » .

الشعـــراء 138 :

« وما نحن بمعذبين »

النحـــل 81 :

« وما انت بهاد العمي عن ضلالتهم » معها : آية الروم 53 .

فـاطـــر 22 :

« وما انت بمسمع من فى القبور »

الصافـــات 163 :

« ما انتم عليه بفاتنين » .

التكوير 22 ، 24 :

« وما صاحبكم **بمجنون** ، ولقد رآه بالافق المبين . وما هو على الغيب **بضنين** »

الطـــارق 14 :

« انه لقول فصل . وما هو **بالهزل** » .

القلـــم 2 :

« ما انت بنعمة ربك **بمجنون** »

فهل تكون الباء زائدة مع اطراد مجيئها فى هذه الآيات ، لم تتخلف فيما أذكر الا فى آيتي المجادلـة : « ما هن أمهاتهم » ويوسف : ما هذا بشـرا » ؟

أو هل يكفي القول بان الباء زيدت لمجرد تاكيـد النفي ؟

العربية تعرف اساليب عدة للتاكيد اللفظـــي والمعنوي ، كالقسم والتكـرار ، وادوات التاكيـــد المعروفة

ولابد أن يكون لكل اسلوب منها ملحظ بيانـــي يميزه عن سواه .

وقد نحس فى كل الآيات التي اقترن فيها خبر « ما » بالباء ، أن سياقها لجحد المنفى وانكـــاره . ولعله قد اغنى عن الباء فى آيتي (المجادلة ويوســف) التقرير المستفاد من اسلوب القصر بعدها :

« الذين يظاهرون من نسائهم ما هن امهاتهم ان **امهاتهم** الا اللائي ولدنهم » « وقلن حاش لله ما هذا بشرا **ان هذا الا ملك** كريم »

*

وننظر فى خبر « ليس » فيلفتنا البيان القرآني الى خطا ادراجها جميعا تحت حكم واحد ، يقـــول بزيادة الباء للتاكيد .

واول ما يهدي اليه الاستقراء ، هو ان نفرق بين الجمل الخبرية منها ، والجمل الاستفهامية :

فحيث يجيء النفي بـ « ليس » فى الجمـــل الخبرية ، فى سياق جحد المنفى وانكاره ، اقتـــرن الخبر بالباء : كما فى آيات :

البقـــرة 267 :

« ولستم بآخذيه الا ان تغمضوا فيه »

آل عمـــران 182 :

« ذلك بما قدمت ايديكم وان الله ليس **بظـلام للعبيـــد** » ومعها آيات : الأنفال 51 ، الحج 10 ، فصلت 46

الأنعـــام 66 :

« قل لست عليكم بوكيل »

الأنعـــام 89 :

« فان يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين »

الأنعـــام 132 :

« كمن مثله فى الظلمات ليس بخارج منها »

المائـــدة 116 :

« قال سبحانك ما يكون لي أن اقول ما ليس لي بحـــق »

الحجـــر 20 :

« وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم لـــه برازقين »

الأحقـــاف 32 :

« ومن لا يجب داعي الله فليـــس بمعجز فى الأرض »

المجادلـــة 10 :

« وليس بضارهم شيئا الا باذن الله »

الغاشيـــة 22 :

« فذكر انما انت مذكر، لست عليهم بمصيطر»

ويستغني البيان القرءاني فى الجمل الخبرية ، عن هذه الباء فى خبر ليس ، حين يكون السياق لغير جحد النفي وتقرير انكاره . فآية (الرعد) : النفي فيما من المشركين وما كانوا على يقين مما ينفونه ، وانه للحق لا ريب فيه :

« ويقول الذين كفروا لست مرسلا ، قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم » 43 وآية (النســـاء) : سياقها الامر بوجوب التبين والتاكد ، قبل التعجل بالنفي : « يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان بما تعملون خبيرا » 94 .

وآية (هود) قد اغنى عن تقرير النفي بالباء ، التعقيب على الجملة الخبرية بما ينقلها من غيب لـــم يقع ، الى ماض قد تقرر وكان :

« ولئن اخرنا عنهم العذاب الى امة معدودة ليقولن ما يحبسه ، الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون » 8 .

وهذه الآيات الثلاث فحسب هي التي لم يقترن خبر « ليس » فيها بالباء ، فى الكتاب العربي المبين .

وسياقها على ما رأينا ، غير السياق فى سائر الآيات التي اقترن فيها خبر « ليس » بالباء ، فافادت من الانكار البات ما لا يدع مجالا لاي شك فى نفي الخبر المقترن بها .

ولا غنى عن الباء فى مثل هذا السياق ، فالخبـــر بطبيعته وفى أصل وضعه اللغوي يحتمل الصدق والكذب والباء هي التي تنقله من أصل وضعه الاول ، الى دلالة النفي البات والانكار الحاسم .

*

فماذا عن خبر « ليس » فى الجمل الاستفهامية ؟ أما هذه فيطرد مجيء الخبر فيها مقترنا بالبـــاء ، ولا يتخلف فى القرآن كله .

وما من آية منها ، يمكن ان تحتمل نفيا أو تاكيدا لنفي ، بل ينتفض النفي بالباء فيها جميعا ويصير الى اثبات جازم وتقرير ملزم ، بحيث تستغني عن جـــواب المستفهم عنه ، أو يجاب بلفظ « بلى » المختص بايجاب ما يستفهم عنه منفيا .

وهذا استقراء لكل ما فى القرآن من استفهام عن جمل منفية بـ « ليس » والخبر فيها صريح مفرد .

الانعـــام 30 :

« ولو ترى اذ ، وقفوا على ربهم ، قال اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا »

الانعـــام 53 :

« اليس الله باعلم بالشاكرين »

الاعـــراف : 172 :

« واشهدهم على انفسهم الست بربكم ، قالوا بلى شهدنا »

هـــــود 81 :

« ان موعدهم الصبح اليس الصبح **بقريب** »

العنكبـــوت 10 :

« اليس الله **باعلم** بما فى صدور العالمين »

يـــس 81 :

« اوليس الذي خلق السموات والارض **بقادر** على ان يخلق مثلهم ، بلى وهو الخلاق العليم »

الزمـــر 26 :

« اليس الله **بكاف** عبده ويخوفونك بالذي من دونه ومن يضلل الله فما له من هاد » .

الـزمـــر 32 :

« اليس الله **بعزيز** ذي انتقام »

الأحقـــاب 34 :

« ويوم يعرض الذين كفروا على النار اليس هذا **بالحق** قالوا بلى وربنا »

القيامـــة 40 :

« اليس ذلك **بقادر** على ان يحيي الموتى »

التـــين 8 :

« فما يكذبك بعد بالدين ، اليس الله **باحكم** الحاكمين » .

النفي فى هذه الآيات جميعا قد انتقض وخرج الى تقرير بات واثبات جازم .

فهل جاء معنى التقرير والاثبات فى مثل هـــذه الآيات من خروج الاستفهام عن معناه الأصلي على مـا قرره علماء البلاغة ، فلا شأن للباء به ؟

معروف أن الاستفهام قد يخرج الى هذا الوجه من التقرير ، كما قد يخرج الى وجوه أخرى كالاسترحام أو الزجر والوعيد او التوقع والانتظار .

وهذه الآيات خاصة بالاستفهام عن منفي بليس ، وقد انتقض النفي فيها جميعا وخرج الى تقرير واثبات، لا الى اي وجه آخر من الوجوه التي يعرفها البلاغيون فى خروج الاستفهام عن أصل معناه .

ومن حيث اطرد اقتران الخبر فيها جميعا بالباء ، تعين أن يكون لهذه الباء اثرها فى تحديد الدلالة البيانية وتعيينها على الوجه الذي لا يحتمل وجها آخر .

ولو قلنا مثلا :

« الست غافلا عما حولك » او « اليس الصبـــح قريبـــا » .

لا يحتمل الاستفهام أن يكون على معناه الاصلي ، وأن يخرج الى التوبيخ أو التنبيه او السخرية والتهكم او التوقع والترقب .

ولا شيء من هذه المعاني والدلالات مما تحتملـــه آيات الاستفهام عن منفي بليس ، وانما هي للتقريـــر والحسم والاثبات ، لا لمعنى آخر .

وهذا هو **سر الباء** التي قالوا انها زائدة للتاكيد، ثم جروا على ابطال عملها اصالة فى الخبر ، واعربوه منصوبا بفتحة مقدرة ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

كأنما هو حرف مقحم يمكن الاستغناء عنه ، لكيلا يشغل المحل بحركته فيمنع من ظهور الحركة الاصلية!

*

وخلاصة ما هدى اليه الاستقراء لآياتها فى البيان القرآني :

— أن الجمل الخبرية المنفية بما ، اذا تلاها الفعل « كان » بقي خبره منصوبا غير مقترن بالباء . ووجه الاستغناء عن الباء أن النفي بحرف « ما » لا يتجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط علـــى مضمون الجملة من : كان واسمها وخبرها .

— حيثما جاء الخبر منفيا بما او ليس فى الجمـــل الخبرية واقترن الخبر بالباء ، **افادت الانكار بما لا يدع مجالا لشك** فى نفي الخبر المقترن بها .

وتلزم الباء خبر (ما) و (ليس) فى الجمل الخبرية بالبيان القرآني فى هذا السياق ، ولا تتخلف الا حيث يكون المقام مستغنيا عن تقرير النفي او محتملا لشك فى نفي الخبر .

— فى الجمل الاستفهامية يطرد اقتران خبر ليـــس بالباء . وبها ينتقض النفي ويخرج الاستفهام الى اثبات جازم وتقرير بات ، لا الى اي وجه آخر من الوجوه التي يعرفها علم البلاغة فى خروج الاستفهام عن معناه الاول فى أصل اللغة .

ولا يمكن الا يكون للباء اثرها فى تحديد هـــذه الدلالة البيانية وقد اطرد اقترانها بخبر (ليـــس) فى اسلوب الاستفهام بالبيان القرآني .

واذ كشف حرف الباء عن سره فى البيان الاعلى، يبدو القول بزيادته مما يجفوه حس العربية المرهف ، ولا يلطف من هذه الجفوة أن لم يعنوا بها الحشـــو والفضول بل ادرجوها تحت الحكم العام لمعنـــى التاكيد بالباء الزائدة .

ولا ادري ما اذا كان يجدي أن اقول فى هذه الباء غير ما قرره النحاة ، لتبقى حرفا اصليا غير زائد على اصل معناها فى الالصاق (1) .

وتعمل عملها المباشر فى الخبر ملصقة به غير مقول بزيادتها ، ومنهما معا يستفاد خبر المنفى بما وليس !

غير اني لا اشك فى اننا لو عرضنا كل الحروف المقول بزيادتها على البيان القرآني المعجز لهـــدى الاستقراء والتدبر الى ملاحظة بيانية ذات بال .

وسياتي فى القسم الثالث من هذا البحث مثل آخر من قولهم بزيادة حرف (لا) النافية قبل القسم فى مثل قوله تعالى :

« لا اقسم بيوم القيامة ، ولا اقسم بالنفـــس اللوامة » .

وننظر فى حروف اخرى لم يتاولوها على تقرير زيادتها بل قد روها محذوفة ، ومضوا فى تفسيـــر الآيات على تقدير الحرف محذوفا وهو مراد .

ولناخذ مثلا ، حذف حرف (لا) مقدرا فى آيات :

يوســـف 85 :

« قالوا تالله تفتا تذكر يوسف »

النســـاء 176 :

« يبين الله لكم ان تضلوا والله بكل شـــيء عليـــم »

البقـــرة 184 :

« وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين »

قيل فيها جميعا بحذف « لا » النافية مقدرة ، وهي مـــــرادة

وتاويل الحذف فيها يخضع للقاعدة النحوية فى حذف « لا » النافية .

والنحويون يقولون بحذفها اطرادا فى جـــواب القسم اذا كان المنفى مضارعا ، وقدموا له شـواهـــد قليلة من الشعر .

اما القرآن الكريم فقدموا منه الآية :

« تالله تفتا تذكر يوسف »

والذي نفهمه هو انه متى اطرد الحـــــذف كقولهم (2) فالسياق حتما مستغن عنه ، ولا وجه اذن لتقدير الحرف ثم تاويل حذفه .

لان السياق متى اعطى المعنى المراد مستغنيـا عن هذا الحرف او غيره ، كان ذكره من الفضول او الحشو الذي ينأى عنه الكلام البليغ فضلا عن البيان المعجز .

اما ما جوزوا فيه الحذف بغير اطراد ، فذكر « ابن هشام » فى (مغنى اللبيب) انه قيل به فى آية :

« يبين الله لكم أن تضلوا » .

على تقدير « لئلا تضلوا » ، ثم اضـــاف :

« وقيل المحذوف مضاف ، اي كراهة ان تضلوا »

والآية من آيات الأحكام فى التشريع القرآنـــي للمواريث ، وسياقها مستغن تماما عن تقدير حـــرف محذوف لم يجد النص القرآني حاجة الى ذكره ، اذ لا يخطر على بال من له ادنى المام بالعربية ، ايهام أن يكون المعنى : يبين الله لكم لتضلوا ! !

وانما يبين الله لنا ما نتقي به الضلال .

ومتى اعطى السياق المعنى المراد مستغنيا عن الحرف الذي قدروه محذوفا ، فذكر المحذوف الذي لا حاجة اليه ينزه عنه البيان العالي ، اذ لو كان الحذف

---

1) اقتصر « سيبويه » فى (الكتاب) على الالصاق فى معنى حرف الباء . واحصى « ابن هشام » اربعة عشر معنى لها ، الالصاق اولها . وذكر فيه :
« وقيل هو لا يفارقها »
انظر حرف الباء فى الجزء الاول من (مغنى اللبيب)) .

2) مغنى اللبيب : 2 ــ 155 ط مصر .

مما يوقع فى شبهة ابهام ، لاقتضى المقام فى آيـــة تشريع ، وجوب ذكره دفعا لاي وهم او لبس .

*

وتبقى آية البقرة فى تشريع احكام الصوم :

« يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون . أياما معدودات فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام اخر . وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » 184 .

والكلام فيها يطـــول :

الحذف فيها ليس مما يطرد على قواعد النحاة، وانما هو مما يجوز ولا يطرد .

وقد اختلف المفسرون فى تاويلها :

— منهم من قال بأن الحكم فيها منسوخ بالآيـة بعدها ، والرخصة فيها للمريض والمسافر . وهذا القول بالنسخ ، هو ما اختاره الامام « الطبري » فى تفسيره ونقله « الزمخشري » فى (الكشاف) « وابو حيان » فى (البحر المحيط) مع التصريح بأن « هذا قول اكثر المفسرين » (1) .

على ان « الامام الطبري » نقل كذلك قول من قالوا » لم ينسخ ذلك ولا شيء منه ، وهو حكم مثبت من لدن نزلت هذه الآية الى قيام الساعة (2) .

واحترز « ابن كثير » فقال بعد تلخيص اقوال المفسرين قبله :

« فحاصل الامر ان النسخ ثابت فى حـــق الصحيح المقيم بايجاب الصيام عليه ، واما الشيـخ الفاني الهرم الذي لا يستطيع الصيام فله ان يفطر ولا قضاء عليه ، لانه ليست له حال يصير اليها يتمكـن فيها من القضاء » (3) .

وتردد « الزمخشري » بين القول بالنسخ وبين ان يكون تاويل الآية على تقدير : وعلى من « يتكلفونه على جهد منهم وعر ، وهم الشيوخ والعجائز . وحكم هؤلاء الافطار والفدية ، وهو على هذا الوجه غيـر منسوخ » (4) .

على ان القائلين بعدم النسخ قد ذهبـــوا فى تاويل الآية مذاهب شتى :

— فمنهم من صرح بانها على تقدير حذف « لا » النافية وهي مرادة . ونقلوا عن ابن عباس قولـه : « لا رخصة الا للذي لا يطيق الصوم » .

وعن عطاء : « هو الكبير الذي لا يستطيع بجهد ولا بشيء من الجهد . واما من ايستطاع بجهد فليصمه ولا عذر له فى تركه » .

وقال « ابو حيان » فى البحر .

« وجوز بعضهم أن تكون « لا » محذوفة ، فيكون الفعل منفيا وتقديره :«وعلى الذين لا يطيقونه» حذف لا وهي مرادة » .

ثم عقب :

« وتقدير « لا » خطا ، لانه مكان الباس ؛ الا ترى ان الذي يتبادر اليه الفهم هو ان الفعلمثبت.. »

— وآخرون من المفسرين لم يصرحوا بتقدير «لا» محذوفة ، وان كانوا يؤولون الآية بما يعطل الحكم مع الاثبات فى « يطيقونه »

اما بتقدير : وعلى الذين كانوا يطيقونه فى حال شبابهم وصحتهم ثم عجزوا عنه بالشيخوخة والمرض .

نقله الطبري وابو حيان . واخذ به البغوي فقال:

« وعلى الذين كانوا يطيقونه فى حال الشبـــاب فعجزوا ، والرخصة ثبتت للذين لا يطيقونه (5) .

واما بتاويله على تقدير : من يدركه رمضان وعليه صوم قضاء من رمضان المتقدم ، فقد كان يطيق فى تلك المدة فتركه ، فعليه الفدية .

ولا اعلم خلافا بين الفقهاء فى جواز الفطر والفدية للشيخ الهرم والمريض لا يرجى برؤه فيتضى ، لكنهم اختلفوا فى المرضع والحامل قياسا على الشيخ الهرم :

---

1) ابو حيان : البحر المحيط ، 36/2
2) تفسير الطبري : 82/2
3) تفسير ابن كثير : 405 ط المنار .
4) الكشاف : ج 1 سورة البقرة
5) تفسير البغوي على هامش ابن كثير : 404 ط المنـــار .

فالامام الشافعي قال بالفدية قياسا على الشيخ الهرم واوجب عليهما القضاء مع الفدية .

اما الامام ابو حنيفة فاوجب على الحامل والمرضع اذا خافتا على الولد القضاء لا الفدية . وابطل القياس على الشيخ الهرم لانه لا يجب عليه القضاء ويجب عليهما . قال : فلو اوجبنا الفدية مع القضاء ، كان جمعا بين البدلين وهذا غير جائز .

وآن لنا بعد هذا كله ان نتدبر الآية ونرد الى القرآن ما تنازعوا فيه . القول بنسخ الحكم فيهما بالآية بعدها ، ان لم يوهنه قول من قرروا انه حكم مثبت من لدن نزلت الآية الى قيام الساعة » .

فقد بقي ان الآيتين تشرعان لحالتين مختلفتين .

الفدية على من يطيقونه .

والقضاء على من كان مريضا او على سفر . ولا يكلف بالقضاء الا من افطر لعذر عارض فيصوم بعد زوال العذر ، عدة من ايام اخر . وفي مثل هذا لا تقبل الفدية بديلا من القضاء .

وانما الفدية بنص الآية « على الذين يطيقونه » .

فهل هم الذين لا يطيقونه .

نستبعد ان تكون « لا » محذوفة هنا وهي مرادة ، فالآية من آيات التشريع والاحكام ، والفعل فيها مثبت ، وتاويلها على تقدير « لا » محذوفة ينقض الاثبات بالنفي .

ولو كانت الفدية على من لا يطيقونه ، لاخذ حرف النفي مكانه في نص الحكم الشرعي ولم يدع لنا مجالا لان نختلف على تاويله بين النقيضين من اثبات ونفي .

واذ قال تعالى : « وعلى الذين يطيقونه » فما ينبغي ان نتاولها بالنفي فنخرجها الى نقيض حكمها الصريح المثبت نصا .

واحسب ان الذين تاولوا الآية على تقدير حذف « لا » صراحة او مآلا ، فهموا « يطيقونه » بمعنى يستطيعونه . وليست الكلمتان سواء .

في لفظ الاستطاعة حس الطواعية والمواتاة والقدرة .

اما الطاقة فهي في العربية لغة القرآن ، اقصى الجهد ونهاية الاحتمال .

وحين يقول العربي لصاحبه :

« هل تطيق هذا »

لا يقولها الا وهو يقدر ان هذا مما لا يحتمل ولا يطاق .

واستعمال القرآن للطاقة اسما وفعلا ، يؤذن بانها مما يستنفد الجهد وطاقة الاحتمال ، كما تشهد بذلك آياتها الثلاث وكلها من سورة البقرة .

« قالوا لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده » 149

« ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » 286 وبهما نستانس في فهم الآية الثالثة :

« وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين » فندرك أن الأمر في احتمال الصوم اذا جاوز الطاقة وخرج الى ما لا يطاق ، سقط التكليف ، لانه لا تكليف شرعا بما لا يطاق ؛ والله سبحانه لا يكلف نفسا الا وسعها .

فالفدية تيسير على الذين يطيقونه ؛ بمعنى يستنفد الصوم طاقتهم واقصى احتمالهم فليسوا بحيث يستطيعون القضاء عدة من ايام اخر .

ويصدق الحكم على المريض لا يرجى شفاؤه ، وعلى من يتكلفونه على جهد منهم وعسر وهم الشيوخ والعجائز ، وحكم هؤلاء الافطار الفدية . وهو على هذا الوجه غير منسوخ .

تيسيرا على من لا يستطيعون القضاء عدة من ايام اخر .

وتبقى الآية على صريح نصها .

« وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين »

ممن لا يستطيعون القضاء .

دون تاويلها على حذف « لا » النافية وهي مرادة .

وهذا مثل مما قالوا فيه بحذف الحرف . يمكن ان يصدق على حروف اخر تاولوها على الحذف . ويقوم النص في البيان القرآني مستغنيا عن تقدير حرف محذوف ، ولافتا الى سر البيان في الاستغناء عن كل حرف تقدروه محذوفا .

*

وننظر في حروف اخرى لم يقولوا فيها بتاويل على تقدير زيادة او حذف ، وانما اخذوا فيها بمذهب

للنحاة يقول ان حروف الجر يمكن ان تتعاقب فياخذ احدها مكان الآخر وينوب بعضها عن بعض . وهـذا مما يتداولونه ويستدلون به كما اشار الى ذلك « ابن هشام » في (المغني) (1) .

وهو مذهب رفضه من وصفهم « ابو هـلال العسكري » بالمحققين من اهل اللغة ، ونقل عن « ابن درستويه » قوله :

« في جواز تعاقبهما — اي الحرفين — ابطـال حقيقة اللغة ، وافساد الحكمة فيها ، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس .

« قال ابو هلال : وذلك ان الحروف اذا تعاقبت خرجت عن حقائقها ووقع كل واحد منها بمعنى الآخر فاوجب ذلك ان يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد. فابى المحققون ان يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقـق المعاني » (2) .

وقال « ابن هشام » تعقيبا على قولهم ان بعض حروف الجر ينوب عن بعض :

« وتصحيحه بادخال (قد) على قولهم : ينوب عن بعض ، والا تعذر استدلالهم به ، اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك ، لا نسلم ان هذا مما وقعت فيـه النيابة ، ولو صح قولهم لجاز ان يقال : مررت في زيد ودخلت من عمر وكتبت الى القلم . على ان البصريين ومن تبعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ، ان الحرف باق على معناه » فان كان تجوز فهو في الفعل ، لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف (3)

ونعرض هذا الخلاف على البيان الاعلى فيأبـى ان نتاول حرفا فيه بحرف آخر .

من ذلك مثلا :

قوله تعالى : « فهم في ريبهم يترددون » التوبة .

قيل ان حرف « في » يمكن أن يتاول بحرف «من» او « اللام » على تقدير :

« فهم من ريبهم » ، او ، لريبهم ، يترددون » ولا يمكن ان يقوم احد الحرفين مقام الحرف في النص القرآني ، ومناط التعبير فيه، هذا الانغماس والملابسة الملحوظة في ظرفية ((في)) .

وحرف « عن » في آية الماعون :

« فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهـم ساهون » .

نستبعد قول من تاولوا السهو عن الصلاة في الآية ، بانه سهو في الصلاة ، فليس السهـو فيهـا بخطيئة ولا منكر ينذر مع السامي بويل . وكل مؤمن عرضة لان يسهو في صلاته ، فينجبر هذا السهو فيها بسجود السهو او بالسنن والنوافل على ما هو مقرر في باب الصلاة من احكام الفقه .

وانما الويل للساهين عن صلاتهم الغافلين عن كونها قياما بين يدي الخالق ، يكبح غرور الانسـان وينهاه عن الفحشاء والمنكر ، ويرهف ضميره فيتقي الله في اليتيم وفي المسكين مؤديا حقهما في التواصـي بالمرحمة .

وصلاة الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعـام المسكين ، لا يمكن ان تصدر عن قلب خاشع وضمير مؤمن . وحين لا تنهى الصلاة عن الفحشاء والمنكر ، فذلك هو السهو عنها ، تعود به طقوسا شكليـة ونفاقا يراءى به الناس .

*

ومن الحروف التي تاولوها في القرآن الكريـم حرف الواو في آية النساء :

« فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » قالوا ان الواو فيها نائبة عن « او » وقد يكفي ان انقل هنا رد « ابن هشام » :

« ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعـض ضعفاء اللغويين والمفسرين » .

ثم نقل من كلام : ابي طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني ، في كتابه المسمى « بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب » :

« القول فيها — اي آية النساء — بان الواو بمعنى (او) ، عجز عن درك الحق . فاعلمـوا ان

---

1) مغني اللبيب 163/2 مصر .
2) ابو هلال العسكري : الفروق اللغوية ، 13 ط الحلبي
3) ابن هشام : مغني اللبيب 163/2 .